بسم الله الرحمن الرحيم

علم النحو: كتاب شرح قطر الندى(٢)

خلاصة الدرس الخمسون

أسباب منع الصرف

ImamSadiq.tv

العلّة الثّالِثة: العُجْمة.
وهِي: أن تكون الكلِمة على الأوضاع الأعجميَّة. كـ (إبراهيمَ)، و(إسماعِيلَ)، و(إسحاقَ)، و(يعقُوبَ).
وجمِيع أسماء الأنبِياء أعجمِيّة إلّا أربعة: مُحمَّد صلى اللَّه عليهِ وآله وسلم، وصالِح، وشُعَيب، وهُود، صلوات اللَّه وسلامُهُ عليهِم أجمعِين.

ويشترط لاعتِبارِ العُجْمَةِ أمرانِ:
أحدهما: أن تكون الكلِمة علما فِي لُغة العجم كما مثلنا، فلو كانت عِندهم اسم جنس، ثمّ جعلناها علما، وجب صرفها، وذلِك بِأن تسمي رجلا بـ (لجام)، أو (ديباج).
الثّانِي: أن تكون زائِدة على ثلاثة أحرفٍ؛ فلهذا انصرف (نُوحٌ) و(لُوطٌ)، قال الله تعالى: ﴿إِلّا آلَ لُوط نَّجَّيناهُم﴾، وقال الله تعالى: ﴿إِنَّا أرسَلنا نُوحًا إِلى قَومِهِ﴾. ومن زَعم من النّحوِيِّين أن هذا النّوع يجوز فِيهِ الصّرف وعدمه، فليس بمصيب.

العلّة الرّابِعة: التَّعرِيفُ.
والمراد بِهِ تعرِيف العلميَّة؛ لِأن المُضمَرات، والإِشارات، والموصولات لا سبِيل لدُخُول تعرِيفها فِي هذا الباب، لِأنّها مبنيّات كلُّها، وهذا باب إِعراب وأما ذُو الأداة والمضاف فإِنَّ الِاسم إِذا كان غير منصرف ثمّ دَخَلَتهُ الأداة أو أُضيف بالكسرة، فاستحال اقتضاؤهما الجرَّ بالفَتحة؛ وحِينئِذٍ فلم يبق إِلّا تعرِيف العلميَّة.

العلّة الخامِسة: العَدلُ.
وهُو: تحوِيل الِاسم من حالة إِلى حالة أُخرى، مع بقاء المعنى الأصلِيّ.
وهُو على ضربِين:
١. واقع فِي المعارف
٢. واقع فِي الصِّفات.

فالواقع فِي المعارف يأتِي على وزنين:
أحدهما: (فُعَلُ)، وذلِك فِي المُذكر، وعدلُهُ عن (فاعِل)، كـ (عُمَرَ)، و(زُفَرَ)، و(زُحَلَ)، و(جُمَحَ).
والثّانِي: (فَعَالِ)، وذلِك فِي المُؤنَّث، وعدلُهُ عن (فاعِله) نحو: (حَذَامِ)، و(قَطَامِ)، و(رَقَاش). وذلِك فِي لُغة تمِيم خاصّة؛ فأما الحجازِيُّون فيبنونه على الكسر. قال الشّاعِر:

أتارِكَةٌ تَدَلُّلَها قَطامِ؟ *** رَضِينا بالتَّحِيَّةِ والسَّلام!

وقال الآخر:

إذا قالَت حَذامِ فَصَدِّقُوها *** فإنَّ القَولَ ما قالَت حَذامِ

فإن كان آخِره راء ک (سفارِ)، اسم لماء، و(حَضارِ)، لِكوكب، و(وبَارِ) لقبيلة، فأكثرهم يُوافق الحِجازِيِّين على بنائِهِ على الكسر، ومِنهُم من لا يُوافقهم، بل يلتزم الإعراب ومنع الصّرف.

ومِمّا اختلف فِيهِ التَّمِيمِيُّون أيضا (أَمسُ) الّذِي أُرِيد بِهِ اليوم الّذِي قبل يومك؛ فأكثرهم يمنعهُ من الصّرف إِن كان فِي موضِع رفع على أنه معدول عن (الأمسِ)؛ فيقُول: (مضَى أمسُ بِما فِيهِ) ويَبنيه على الكسر فِي النصب والجر على أنه مُتضمّن معنى الألف واللّام، فيقُول: (اعتكفتُ أمسِ)، و(ما رأيتُهُ مُذ أَمسِ)، وبعضهم يُعرِبُهُ إِعراب ما لا يَنصرِفُ مُطلقًا، وقد ذكرت ذلِك فِي صدر هذا الشّرح.

وأما (سحر) فجمِيع العرب تمنعهُ من الصّرف، بِشرطينِ:

أحدهما: أن يكون ظرفاً.

والثّانِي: أن يكون من يوم معيّن، كقولِك: (جئتُك يومَ الجُمعةِ سَحَرَ)؛ لِأنّهُ حِينئِذٍ معدول عن السَّحَرِ، كما قدر التّمِيمِيُّون (أمسِ) معدولا عن الأمس. فإِن كان سحر غير يوم معِين انصرف، كقولِه تعالى: ﴿نَّجَّينَاهُم بِسَحَرٍ﴾.

العدل الواقِع فِي الصِّفات ضربان: واقع فِي العدد، وواقع فِي غيره.

العدول الواقع فِي العدد يأتِي على صيغتين: (فُعالَ)، و(مَفعَلَ)، وذلِك فِي (الواحِدِ) و(الأربعةِ) وما بينهما، تقول: (أُحادَ) و(مَوحَدَ)، و(ثُناء) و(مَثنَى)، و(ثُلاثَ) و(مَثلَثَ)، و(رُباعَ) و(مَربَعَ)؛ قال النَّجاري رحمه الله تعالى: لا تَتَجاوَزُ العرب الأربَعَةَ، فَهذِهِ الألفاظ الثّمانِية معدولة عن ألفاظ العدد الأربعة مُكرَّرَة، لِأن (أُحادَ) معناهُ واحِد واحِد، و(ثُنَاء) معناهُ اثنان اثنان، وكذا الباقِي، قال الله تعالى: ﴿أُولِي أَجنِحَةٍ مَّثنَى وثُلاثَ ورُبَاعَ﴾، فـ (مَثنى) وما بعده صفة لـ (أجنِحة)، والمعنى والله أعلم: أولي أجنِحة اثنين اثنين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة. وأما قولُهُ صلى الله عليهِ وآله وسلم: (صلاةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى)، فـ (مثنى)، الثّانِي: للتّأكِيد، لا لِإفادة التّكرار، لِأن ذالك حاصِل بِالأولِ.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الالكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضيةلتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)